بحكومة العقل في الجملة واما قوله خلق القبيح ليس فعله اذ لا قبيح بالنسبة اليه فقد مر
انه مكابرة ظاهرة وسياتي الكلام فيه فيما بعد ان شاء الله تعالى **قال المصنف** رفع الله درجته
فلزمهم من ذلك محالات منها امتناع الجزم بصدق الانبياء لان مسيلمة الكذاب لا فعل له
بل القبيح الذي صدر عنه من الله تعالى عندهم فجاز ان يكون جميع الانبياء [illegible] كذلك وانما
يعلم صدقهم لو علمنا انه لا يصدر عنه القبيح فلا نعلم ح نبوة محمد نبينا ولا نبوة
عيسى وغيرهما من الانبياء البتة فاي عاقل يرضى ان يقلد من لم يجزم بصدق نبي من
الانبياء البتة وانه لا فرق عنده بين نبوة محمد صلعم ونبوة مسيلمة الكذاب فليحذر
العاقل من اتباع اهل الاهواء والانقياد الى طاعتهم ليبلغهم مرادهم ويربح هو الخسران
بالخلود في النيران ولا ينفعه عذر غدا في يوم الحساب انتهى **قال** الناصب
خفضه الله اقول قد مر مرارا ان صدق الانبياء مجزوم به جزما [illegible] وعدم
جريان عادة الله تعالى على اجراء المعجزة على يد الكذابين وانه يجري [illegible] بال العادي
[illegible] نجزم ان مسيلمة كذاب لعدم المعجزة ونجزم ان الله تعالى لم يظهر المعجزة على يد
الكذاب يفيدنا هذا الجزم العا[illegible]دي فالفرق بينه وبين الانبياء ظاهر مستقيم بالعلم
العادي لا بالقبح العقلي الذي يدعيه [illegible] ذكره من الطامات والتنفير فهو الجري على عادته
في المزخرفات والترهات انتهى **اقول** قد مر منا ايضا مرارا ان قاعدة جريان
العادة مهدومة عند اصحابها ومع ذلك لا يجب جريانها ولهذا يتعقبها الخارق للعادة
وغيرها فتجويز وقوع الخرق والتخلف فيها سيما مع ضم العلم بجواز صدور القبيح
عن الله تعالى يمنع الجزم بصدق الانبياء كما لا يخفى وبالجملة انهم لا ينكرون انه يجوز على الله
فعل ما هو قبيح في الشاهد ولا قبيح بالنسبة اليه فليجز ان يظهر المعجزة على يد الكاذب
ولا قبيح بالنسبة اليه وبعبارة اخرى اذا صح ان الله تعالى ان يفعل القبايح ولا قبح منه
فلم لا يجوز ان ينصب الادلة من المعجزات وغيرها على الباطل ويكون الحق عكس
ما تقتضيه الادلة فلا يحصل الثقة بان النبي الذي اظهر ذلك المعجزة صادق وكذا
لا يحصل الثقة بان ما عليه المسلمون من الادلة حق ويقال لهم اليس قد ثبت
ان مسيلمة ادعى النبوة وقال له اصحابه صدقت في انك نبي اليس كلامهم
تصديقا له فلا بد من بلى فيقال اذا كان هذا التصديق من فعل الله تعالى وقد صدقه
فلم لا يقولون بصدقه وما الفرق بينه وبين من يدعي النبوة فينطق الاشجار والاحجار
بصدقه بان يفعل الله فيه ذلك التصديق فان قالوا ان محمدا صلعم قال لا نبي
بعدي قيل لهم ما انكرتم ان يكون هذا من جملة الاكاذيب التي يفعلها الله في العباد
ولا قبح بالنسبة اليه فحينئذ لم يكن محمد صلعم اولى بالتصديق من مسيلمة وقد سد قولهما
على حد واحد **قال المصنف** رفع الله درجته ومنها انه يلزم تكذيب الله تعالى
في ان الله لا يحب الفساد وان الله لا يرضى لعباده الكفر وما الله يريد ظلما للعباد

وما ربك

وما ربك بظلام للعبيد ولا يظلم ربك احدا وما كان ربك ليهلك القرى بظلم واهلها
مصلحون كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها واذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا
عليها آباءنا والله امرنا بها قل ان الله لا يامر بالفحشاء ومن يعتقد اعتقادا يلزم منه
تكذيب القران العزيز فقد اعتقد ما يوجب الكفر وحصل بالارتداد والخروج عن ملة
الاسلام فليتعوذ الجاهل والعاقل من هذه المقالة المودية الى ابلغ انواع الضلالة
وليحذر من حصول الموت على هذه العقيدة فلا يقبل توبته وليخش من الموت عنده
وهو قبل تفطنه بخطا نفسه فيطلب الرجعة فيقول رب ارجعون لعلي اعمل صالحا
فيما تركت فيقال له كلا **قال** الناصب خفضه الله اقول قد مر ان كل ما بنيته
من الدلايل هو اقامة الدليل في غير محل النزاع فان الاشاعرة مذهبهم المصرح به في
ساير كتبهم انه تعالى لا يفعل القبيح ولا يرضى بالقبايح والارادة غير الرضا وما ذكره من الآيات
ليس حجة عليهم انما هي حجة على من جوز الظلم على الله والرضا بالكفر وهذا الرجل اصم
اطروش لا يسمع نداء المنادي ويصور عند نفسه مذهبا وافترى انه مذهب الاشاعرة
ويورد عليه الاعتراضات وليس احد من المسلمين قايلا بانه تعالى ظالم او راض بالكفر تعالى
عن ذلك وما زعم انه يلزم هذا الاشاعرة فهو باطل لان الخلق غير الفعل والعجب انه
لا يخاف ان يلقى الله تعالى بهذه العقيدة الباطلة التي هي اثبات الشركاء لله تعالى
في الخلق مثل المجوس وذلك المذهب اردأ من مذهب المجوس بوجه لان المجوس
لا يثبتون الا شريكا واحدا يسمونه اهرمن وهولاء يثبتون شركاء لا تحصى ولا تحصى
انهم اذا قيل لهم لا اله الا الله يستكبرون انتهى **اقول** نعم الاشاعرة يقولون
انه تعالى لا يفعل القبيح لكن بمعنى ان ما هو قبيح في الشاهد ليس قبيحا بالنسبة اليه تعالى
وليس في هذا نفي لما ادعاه من صدور القبيح عنه تعالى بحسب الحقيقة بل بمجرد اللفظ والعبارة فلا يكون
الكلام فيه خارجا عن محل النزاع واما الفرق بين الارادة والرضا فقد مر انه غير مرضي واما ما ذكره
من ان الآيات انما هي حجة على من جوز الظلم على الله واشار به الى ان الاشاعرة لا يجوزون
ذلك عليه ففيه ان عدم تجويزهم للظلم عليه انما هو بمعنى ان ما زاد ظلما في الشاهد ليس
بظلم اذا صدر عنه بل يقولون انه ليس بظلم في نفسه قبل النهي وانما صار كذلك بسبب الشرع
وبعد وروده فكل ما صدر عنه او امر به ليس بظلم وهذا سفسطة ظاهرة كما مر مرارا واما ما ذكره
في دفع لزوم ما الزمه المصنف على الاشاعرة بان الخلق غير الفعل فهو دعوى كاذبة ذكرها
شارح العقايد في دفع تمسك المعتزلة بانه لو كان تعالى خالقا لافعال العباد لكان هو
القايم والقاعد والآكل والشارب والزاني والسارق الى غير ذلك حيث دفعه
بان ذلك جهل عظيم لان المتصف بالشيء من قام به ذلك الشيء لا من اوجده اولا يرون
ان الله تعالى هو الخالق للسواد والبياض وساير الصفات في الاجسام ولا يتصف بذلك
انتهى وفيه اي حكمه بالجهل جهالة عظيمة لان القيام قد يكون بمعنى الحصول والصدور من

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)